A

CL 115/2

September 1998

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الخامسة عشرة بعد المائة

روما، ٢٣-١٩٩٨/١١/٢٨

حالة الأغذية والزراعة

بيان المحتويات

	الفقرات
١ - التطورات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي	١ - ٧
٢ - الإنتاج المحصولي والحيواني	٨ - ١٧
٣ - نقص الأغذية وحالات الطوارئ	١٨-٢٥
٤ - أوضاع الإمدادات العالمية من الحبوب وتوقعاتها	٢٦-٣٠
٥ - المساعدات الخارجية للزراعة	٣١-٣٥
٦ - تدفقات المعونة الغذائية	٣٦-٣٨
٧ - الأسعار الزراعية الدولية	٣٩-٤٦
٨ - مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة	٤٧-٥٥
٩ - إنتاج المنتجات الحرجية وتجارتها	٥٦-٦٢
١٠ - المسائل الرئيسية المعروضة للمناقشة	٦٣ - ٦٤

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ ، والرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات
وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى

١ – التطورات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي

١ – يقدر مجموع السكان الذين يعانون من نقص الأغذية المزمن في البلدان النامية الآن بنحو ٨٢٨ مليون نسمة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ (الجدول ١). ويمثل هذا الرقم انخفاضا طفيفا في نسبة ناقصي الأغذية عنها في أوائل التسعينات، وإن كان ينطوي على زيادة طفيفة في عددهم، بسبب زيادة مجموع السكان والتغييرات التي طرأت على فئات العمر، مما أدى إلى حدوث تغييرات في الحد الأدنى من الاحتياجات.

الجدول ١

نسبة وعدد من يعانون من نقص الأغذية في البلدان النامية، بحسب الأقاليم فيما بين ١٩٩٢-١٩٩٤ و ١٩٩٤-١٩٩٦[1]

الاقليم	النسبة المئوية لمن يعانون من نقص الأغذية		عدد من يعانون من نقص الأغذية (بالمليون)	
	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٤-١٩٩٦	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٤-١٩٩٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٠	٣٩	١٩٦	٢١٠
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	١١	١٢	٣٤	٤٢
شرق وجنوب شرق آسيا	١٧	١٥	٢٨٩	٢٥٨
جنوب آسيا	٢١	٢١	٢٣٧	٢٥٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٥	١٣	٦٤	٦٣
جميع الأقاليم النامية	**٢٠**	**١٩**	**٨٢٢**	**٨٢٨**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ملاحظة: لا تتطابق المجاميع نتيجة لحذف إقليم أوسيانيا.

٢ – ويؤكد الجدول رقم ١ أن أكبر عدد مطلق لمن يعانون نقص الأغذية يوجد في آسيا، بينما أكبر نسبة لهم توجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا تعطى الاتجاهات الأخيرة أي مجال للتراخي، حيث أن التدهور الذي حدث في بعض الأقاليم قد بدد تماما التقدم الذي أحرز في البعض الآخر. وقد قيل مرارا وتكرارا أن هذه الأرقام المرتفعة غير

[1] بالنسبة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، كانت التقديرات الجديدة لمن يعانون من نقص الأغذية هي ٨٢٢ مليون نسمة. ويختلف ذلك عن التقدير السابق وهو ٨٤٠ مليون نسمة الذي ورد عن نفس الفترة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وفي "حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٧" – وكان السبب الرئيسي في ذلك هو التخفيض بأثر رجعي في تقديرات الأمم المتحدة لمجموع السكان في بعض البلدان الهامة. وقد استلزمت هذه التعبيرات، تعديل بعض التقديرات الأخرى لعدد من يعانون من نقص الأغذية في الفترات السابقة، الأمر الذي قاد إلى تعديلات طفيفة بالنسبة لبعض البلدان.

مقبولة ولابد من تخفيضها بشكل حاد. ويجري الآن تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بهدف تخفيض مجموع من يعانون من نقص الأغذية إلى النصف في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

٣ – ويقيس نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية – وهو أهم مؤشر منفرد وراء تقديرات مستويات كفاية الأغذية – المتاح من الأغذية لكل فرد في المتوسط داخل البلد الواحد. ويقاس ذلك بالسعرات الحرارية المتحصلة يومياً. ويكشف تحليل لمتوسط امدادات الطاقة الغذائية بحسب البلدان عن وجود تفاوتات كبيرة داخل الأقاليم التي لا تظهر بسبب التجميع الإقليمى في الجدول رقم ١. فالبلدان التي لا توجد بها إمدادات كافية من الأغذية – وهي عادة تلك التي تركزت فيها نسبة المصابين بنقص الأغذية – تتركز بشدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع أعداد كبيرة نسبيا في جنوب آسيا وجنوب شرقها.

٤ – ويبين تحليل للتغييرات الأخيرة في حالات نقص الأغذية في آحاد البلدان، من ١٩٩٠ – ١٩٩٢ الى ١٩٩٤–١٩٩٦. ان نسبة من يعانون نقص الأغذية قد انخفضت في أغلب البلدان في جميع الأقاليم، بينما تعرض عدد قليل من البلدان إلى زيادة كبيرة نتيجة ظروف استثنائية في أوائل التسعينات.

٥ – وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعرض أكثر من نصف البلدان لزيادة فى نسبة من يعانون نقص الأغذية فيما بين ١٩٩٠–١٩٩٢ و١٩٩٤–١٩٩٦، كذلك فإن أي نسبة ولو بسيطة لمن يعانون من نقص الأغذية في كثير من البلدان التي يتزايد عدد سكانها بسرعة تترجم إلى أرقام مطلقة هائلة.

٦ – وحقق أكثر من ثلثي البلدان فى اقليمى آسيا وإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، انخفاضا في نسبة من يعانون نقص الأغذية فيما بين ١٩٩٠–١٩٩٢ و ١٩٩٤–١٩٩٦. وحقق ٢١ بلدا من بين ٢٤ بلدا في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، خفضا في نسبة هذه الفئة خلال نفس الفترة.

٧ – ومن أهم الجوانب المتعلقة بنقص الأغذية، ارتباطها الوثيق بالقدرة المالية للسكان على شراء الأغذية. وكما هو متوقع، فإن البلدان التي يرتفع فيها دخل الفرد، هي تلك التي يرتفع فيها مستوى إمدادات الطاقة الغذائية وتنخفض فيها نسبة من يعانون من نقص الأغذية. ولكن الأمر الذى يثير القلق هو أنه عند النظر من منظور بعيد المدى (استنادا الى الفترات الزمنية الثلاث ١٩٦٩–١٩٧١ و١٩٩٠–١٩٩٢ و١٩٩٤–١٩٩٦) يتبين أن مجموعات البلدان الأكثر فقرا لم تشهد أى انخفاض في أعداد من يعانون من نقص الأغذية ونسبتهم المئوية وذلك على النقيض من الاتجاه العام السائد فى البلدان النامية ككل.

٢ – الإنتاج المحصولي والحيواني

٨ – تشير التقديرات إلى أن الإنتاج المحصول والحيوانى قد زاد في ١٩٩٧ بما لا يتجاوز ١,٢ في المائة عن العام السابق، وهو أقل معدل سنوي للنمو منذ ١٩٩٣. غير أن هذا التباطؤ حدث بعد المحصول الوافر الذي تحقق في ١٩٩٦، عندما زاد الإنتاج العالمي بدرجة كبيرة بلغت ٤,٥ في المائة. وكان التباطؤ واسع النطاق في الأقاليم المتقدمة والنامية على حد سواء.

٩ – وكان عام ١٩٩٧ بالنسبة للبلدان النامية ككل، عاما مخيبا للآمال بالنسبة للإنتاج المحصولي والحيواني. فقد كان المعدل الذي سجل، والذي بلغ ١,٨ في المائة، أقل معدل تحققه هذه البلدان منذ ١٩٧٩، ووضع نهاية لخمس سنوات من النمو القوى والمتسارع، وصل ذروته في ١٩٩٦ حيث بلغ ٥,٣ في المائة، وكان المعدل المسجل في ١٩٩٧ يعادل تقريبا نمو معدل الزيادة في عدد السكان. وعلى ذلك، لم تحقق البلدان النامية كمجموعة أي مكاسب في نصيب الفرد من الإنتاج المحصولي والحيواني لأول مرة منذ عام ١٩٨٧.

١٠ – واشتركت جميع أقاليم البلدان النامية في هذا التباطؤ، وإن كان بدرجات مختلفة. وسجل أكبر تحول سلبي في الأداء الزراعي في ١٩٩٧ في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حيث قدر أن الإنتاج الزراعي تقلص بنسبة تقارب ٤ في المائة بعد زيادة تربو على ٩ في المائة في ١٩٩٦. ويرجع الانخفاض في الإنتاج في هذا الإقليم إلى الأحوال الجوية غير المواتية ولاسيما في بلدان شمال إفريقيا حيث تسبب الجفاف في إحداث خفض حاد في المحاصيل ولاسيما محاصيل الحبوب. غير أن التقديرات تشير أيضا إلى أن الإنتاج قد انخفض أيضا في جمهورية إيران الإسلامية والعراق والجمهورية العربية السورية.

١١ – وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضا انخفاضا في إنتاجها الزراعي بلغ ١ في المائة في ١٩٩٧، بما يعني انخفاضا في نصيب الفرد بنسبة ٤ في المائة، مما أدى إلى إنهاء فترة أربع سنوات من الزيادة في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي. وقد تباينت أنماط أداء الإنتاج في ١٩٩٧ تباينا كبيرا في بلدان الإقليم الفرعي مما يعزى إلى التقلبات الجوية. ومع ذلك، تعرضت معظم بلدانه الستة والثلاثين لانخفاض في نصيب الفرد من الإنتاج، مع حدوث أكبر هذه الانخفاضات في الجنوب الإفريقي.

١٢ – وفي الشرق الأقصى، واصل الإنتاج الزراعي توسعه وإن كان بمعدل منخفض كثيرا عن ذي قبل، يقدر بما لا يتجاوز ٢,٦ في المائة، وهو أقل معدل تشهده التسعينات، والمرة الثانية التي يقل فيها نمو الإنتاج عن ٤ في المائة في نفس الفترة. ويكمن وراء ذلك، انخفاض معدلات نمو الإنتاج في معظم البلدان الكبيرة في الإقليم. فعلى وجه الخصوص، تباطأ النمو في الإنتاج الزراعي في الصين وإن ظل كبيرا، في حين تعرضت محاصيل الهند لظروف جوية غير مواتية في

أجزاء كبيرة من البلاد، كما عانت بعض بلدان جنوب شرق آسيا من الجفاف المرتبط جزئيا بظاهرة النينيو، مما تسبب في انخفاض الإنتاج الزراعي في إندونيسيا، وتباطؤ معدل الزيادة في ميانمار والفلبين وتايلند. وعلى الرغم من أن تأثيرات الأزمة المالية قد تترك بصماتها على نوايا المزارعين بشأن المساحة المزروعة في بعض البلدان، فإن تأثيرات ذلك على الإنتاج لم تكن ملحوظة بعد في ١٩٩٧.

١٣ - وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لم يتسارع النمو في الإنتاج الزراعي إلا بصورة طفيفة في ١٩٩٧ حيث بلغ نسبة تقديرية قدرها ٢,٩ في المائة. وما زالت هذه النسبة تزيد بصورة طفيفة عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة وبنحو ١ في المائة عن معدل الزيادة السكانية. غير أن الزيادة تركزت في عدد صغير نسبيا من البلدان (من بينها الأرجنتين والبرازيل وبيرو)، في حين شهد العديد من بلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى، فضلا عن كولومبيا وباراغواي، انخفاضا في نصيب الفرد من الإنتاج. ويرجع انخفاض الإنتاج في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في كثير من الحالات، مثلما الحال في الأقاليم الأخرى، إلى التأثيرات المبكرة لظاهرة النينيو.

١٤ - وفي البلدان المتقدمة، تباطأ النمو في الإنتاج الزراعي العام ليصل إلى ما لا يتجاوز ٠,٥ في المائة في ١٩٩٧ بعد توسع تقديري بأكثر من ٣ في المائة في ١٩٩٦. وكان أبرز التحولات في الاتحاد الأوروبي، حيث تقلص الإنتاج بما يقرب من ٢ في المائة بعد أن كان قد زاد بما يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة في العام السابق. وقد أثر هذا التقلص في معظم بلدان الاتحاد الأوروبى وشمل كل من الإنتاج المحصولي والحيواني. وانخفض إنتاج الحبوب بصورة طفيفة عن المحصول القياسي الذي تحقق في ١٩٩٦، حيث أثر التأخير الناجم عن الأمطار في غلات المحاصيل في العديد من البلدان.

١٥ - وفي أمريكا الشمالية، استمر الإنتاج الزراعي في ١٩٩٧ في التوسع بمعدل تقديري بلغ ٢,٦ في المائة. ففي حين تقلص الإنتاج قليلا في كندا لأول مرة منذ ١٩٩٢، سجلت الولايات المتحدة توسعا بنسبة ٣ في المائة.

١٦ - وبعد مستويات إنتاج قياسية في ١٩٩٦، انخفض الإنتاج الزراعي في استراليا بنحو ١ في المائة في ١٩٩٧، في حين واصل توسعه في نيوزيلندا حيث سجل زيادة تتراوح بين ٢ و٣ في المائة. وفي اليابان ظل الإنتاج الزراعي في ١٩٩٧ عند نفس مستويات ١٩٩٦ تقريبا بعد عامين من الانخفاض. وعلى ذلك فإن مستويات الإنتاج العامة ما زالت تقل بنحو ٧ في المائة عن تلك التي كانت سائدة قبل ذلك بعشر سنوات.

١٧ - وعلى النقيض من الأداء العام السلبي في الأقاليم الأخرى، شهد عام ١٩٩٧ تحولا إيجابيا في البلدان التي تمر بمرحلة تحول. فلأول مرة منذ بداية عملية التحول، يزيد الإنتاج الزراعي العام فيها، وإن كان بنسبة متواضعة لا تتجاوز ١ في المائة. وزاد إنتاج الحبوب زيادة كبيرة، في حين استمر الإنتاج الحيواني في اتجاهه الهبوطى. وزاد الإنتاج زيادة كبيرة في أوكرانيا، وبدرجة أقل بعض الشيء في الاتحاد الروسي وكازاخستان. وفي البلدان التي تمر بمرحلة

تحول في وسط شرق أوروبا. كانت أنماط الإنتاج غير متساوية فيما بين البلدان حيث تعرضت بولندا، على وجه الخصوص، لانخفاض كبير ناجم عن سوء الأحوال الجوية، في حين حققت رومانيا توسعا كبيرا في إنتاج الحبوب.

٣ – نقص الأغذية وحالات الطوارئ

١٨ – زاد عدد البلدان التي تواجه حالات طوارئ غذائية الى ٤٠ بلدا بعد ان كان ٢٩ بلدا حينما أبلغ به المؤتمر فى دورته فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٧.

١٩ – ففي أفريقيا الشرقية، نشأت الصعوبات التي تواجه الإمدادات الغذائية عن التقلبات الجوية و/أو الحروب الأهلية. ففي السودان، فإنه على الرغم من المحاصيل المرضية بصورة عامة، تستمر أوضاع المجاعة فى الجنوب الذى تمزقه الحرب الأهلية ويتعرض لانخفاض المحاصيل نتيجة للجفاف، ويتعين توفير مساعدات لنحو ٢,٦ مليون نسمة. وفي الصومال، ستظل أوضاع الإمدادات الغذائية مثار قلق بالغ نتيجة للنقص الشديد فى المحاصيل الرئيسية فى ١٩٩٨ بسبب الجفاف والذى أعقبته أسوأ فيضانات تشهدها البلاد منذ عدة عقود. وفى كينيا، تواصل توزيع المساعدات الغذائية على مناطق الرعاة المتضررة من الفيضانات الشديدة على الرغم من توقع محصول حبوب جيد. وفى أوغندا مازالت مساعدات الطوارئ الغذائية مطلوبة لنحو ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة من المشردين في المناطق الشمالية المتضررة من استمرار حالة التمرد، فضلا عن ١٣٠ ٠٠٠ نسمة فى الأجزاء الشرقية التى تعانى من نقص المحاصيل. وفى تنزانيا، وعلى الرغم من الزيادة العامة فى الانتاج الغذائى فى ١٩٩٨، سيحتاج نحو ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة فى المناطق الوسطى والشمالية الساحلية لمساعدات غذائية خلال الأشهر القادمة. وفي إثيوبيا، هناك حاجة لمعونة غذائية لأكثر من خمسة ملايين نسمة من الفئات الحساسة بما في ذلك أولئك المتضررين من محاصيل ١٩٩٧ الرديئة. وفي إريتريا، فإنه بعد عامين متواليين من نقص محاصيل الحبوب، تعاني الإمدادات الغذائية العامة في ١٩٩٨ من النقص، مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في أسعار الأغذية خلال الشهور الأخيرة. وفي بوروندى ورواندا، فانه على الرغم من انتعاش الانتاج الغذائى هذا العام ستظل الحاجة قائمة الى مساعدات غذائية لعدد كبير من المشردين المتضررين من استمرار تدهور الحالة الأمنية فى بعض المناطق.

٢٠ – وفي غرب إفريقيا، أشير الى حدوث صعوبات في الإمدادات الغذائية في العديد من البلدان على الرغم من المحاصيل التي تزيد عن المتوسط المعتاد التي حققتها البلدان الساحلية في ١٩٩٧. ففي ليبيريا وسيراليون، يجري تنفيذ برنامج الإحياء، وأخذ القطاع الزراعي في التحسن، إلاّ أن البلدين لا يزالان يعتمدان بشدة على المساعدات الغذائية الدولية. ففي سيراليون، يتسبب سوء الأحوال الأمنية في الشرق إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، كما أن هذه الأحوال تؤدي إلى توقف جميع النشاطات الزراعية. وفى غينيا بيساو، أعاقت الاضطرابات الأهلية النشاطات الزراعية، وقد ينخفض الانتاج الغذائى. وقد تدهورت أوضاع الامدادات الغذائية العامة نتيجة لتشريد أعداد كبيرة من السكان. وفي

منطقة السهل. تواجه العديد من المناطق صعوبات محلية في الإمدادات الغذائية بعد المحاصيل السيئة التي حصدت في أواخر ١٩٩٧ وخاصة في شمال السنغال وموريتانيا وغامبيا وأجزاء من بوركينا فاسو والنيجر.

٢١ - وفي إفريقيا الوسطى، أدت الحرب الأهلية واسعة النطاق فى جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أوائل أغسطس/آب الى توقف نشاطات الزراعة والتسويق فى اقليم كيفو فى الشرق، وقد يحدث نزوح جديد للسكان.

٢٢ - وفي الجنوب الإفريقي، فإنه على الرغم من أن تأثيرات ظاهرة النينيو كانت محدودة نسبيا، فمن المتوقع أن تعانى حالة الإمدادات الغذائية في الإقليم الفرعي من نقص خلال السنة التسويقية ١٩٩٨/١٩٩٩ يفوق ذلك الذي حدث في العام السابق. ففي زامبيا. يتوقع أن يقل إنتاج الحبوب كثيرا عن المتوسط المعتاد نتيجة لهطول الأمطار دون توقف والفيضانات واسعة النطاق في المناطق الشمالية. في حين تعرض الجزء الجنوبي لظروف شبيهة بالجفاف. وفي أنغولا وموزامبيق، يتوقع تحسن إنتاج المحاصيل الغذائية هذا العام، إلاّ أن مساعدات الإغاثة ستظل مطلوبة للسكان النازحين داخليا والمعرضين والمتضررين من الجفاف أو الفيضانات.

٢٣ - وفى آسيا، تسببت الأمطار المتواصلة، منذ أواخر يونيو/حزيران، والتى تعزى الى ظاهرة النينا وما تبع ذلك من فيضانات، فى احداث خسائر فادحة فى الأرواح والمحاصيل والممتلكات. ويتوقع حدوث بعض المشكلات فى الامدادات الغذائية فى بعض البلدان. ففى بنغلاديش أتلفت الفيضانات محصول الأرز الصيفى (الأوس)، وأدت الى التأخير فى زراعة أرز الخريف (أمان). ووجهت الحكومة نداءات للحصول على مساعدات دولية. وأدت الفيضانات الأخيرة فى الأجزاء الجنوبية والشرقية من جمهورية كوريا الديمقراطية الى الحاق أضرار بالغة بالمحاصيل مما سيزيد من تفاقم أوضاع الامدادات الغذائية الخطيرة بالبلاد. وفى اندونيسيا، قد تتفاقم الحالة الغذائية فى البلاد الناجمة عن الجفاف الممتد الذى حدث فى العام الماضى واستمرار الأزمة المالية بفعل الفيضانات الشديدة التى حدثت فى بعض أجزاء البلاد وتوقعات هطول أمطار غزيرة أخرى فى أجزاء عديدة أخرى من البلاد. كذلك أدت الأمطار الموسمية الغزيرة فى نيبال الى احداث أضرار بالمحاصيل بسبب الفيضانات. وعلى الرغم من أن انتاج الحبوب فى أفغانستان فى ١٩٩٨ هو الأعلى منذ عام ١٩٧٨، فان الأوضاع الغذائية قد تظل تعانى من النقص فى المناطق المتضررة من الحرب الأهلية والزلازل التى وقعت مؤخرا. وفى العراق فانه رغم حدوث بعض التحسن فى حالة الامدادات الغذائية العامة بعد تنفيذ اتفاق "النفط مقابل الغذاء"، مازال سوء التغذية يشكل مشكلة خطيرة فى جميع أنحاء البلاد. وفى لاوس، تسبب سوء الأحوال الجوية فى الاضرار بالمحاصيل فى بعض المناطق مما أدى الى تفاقم مشكلات الامدادات الغذائية فى البلاد. وفى منغوليا استمرت أوضاع الامدادات الغذائية الخاصة بالفئات الحساسة تتسم بالخطورة بسبب تأثيرات التحول الاقتصادى على الرغم من تحسن الأحوال الجوية العامة الخاصة بمحاصيل صيف هذا العام. وفى بابوا غينيا الجديدة وطرف المحيط الهادى، يتوقع أن تعانى الأوضاع الغذائية من النقص على الرغم من التوقعات الايجابية بحصاد محاصيل غذائية وافرة.

٢٤ - وفي أمريكا اللاتينية، أدى الجفاف غير العادي المرتبط بظاهرة النينيو إلى التأخير في زراعة محاصيل الحبوب للموسم الأول في ١٩٩٨/١٩٩٩ في بلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى. ويجري تقديم المساعدات الغذائية لكل من نيكاراغوا وهندوراس والسلفادور وغواتيمالا، وباناما، وكوبا وهايتى.

٢٥ - وفي رابطة الدول المستقلة، تزايدت الحاجة الى تقديم معونة غذائية موجهة لطاجيكستان بعد الدمار واسع النطاق الذي أحدثته الفيضانات، والانهيارات الأرضية. ومازال السكان المعرضون في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا في حاجة إلى مساعدات غذائية غوثية. وفي الأماكن الأخرى، يتلقى السكان المشردون فى ألبانيا والبوسنه والهرسك مساعدات غذائية.

٤ - أوضاع الإمدادات العالمية من الحبوب وتوقعاتها [٥]

٢٦ - حقق إنتاج الحبوب العالمي في ١٩٩٧ رقما قياسيا بلغ ١ ٩١١ مليون طن (بما في ذلك الأرز في شكله المضروب)، أى بزيادة ١ في المائة أو ١٥ مليون طن عن عام ١٩٩٦. وزاد الإنتاج العالمي من القمح إلى رقم قياسي غير مسبوق قدره ٦١٥ مليون طن، أي بزيادة ٤ في المائة أو ٢٥ مليون طن عن المحصول الجيد الذي تحقق في ١٩٩٦. وزاد إنتاج القمح في جميع الأقاليم تقريبا باستثناء شمال إفريقيا، حيث أدى الجفاف إلى خفض الإنتاج في العديد من البلدان. وعلى العكس من ذلك، انخفض الإنتاج العالمي من الحبوب الخشنة في ١٩٩٧ بنحو ٢ في المائة أو ١٥ مليون طن ليبلغ ٩٠٨ ملايين طن، وإن كان لا يزال يفوق الانتاج المعتاد. ويرجع الانخفاض في إنتاج الحبوب الخشنة أساسا إلى انخفاض محاصيل الذرة في الصين وأمريكا الشمالية وأفريقيا، في حين حصدت محاصيل أكبر بكثير في أمريكا الجنوبية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وظل إنتاج العالم من الأرز حتى ١٩٩٧ عند مستوى ٥٧٨ مليون طن أي بزيادة ١ فى المائة عن مستوى العام السابق الذي يزيد عن المعدل المتوسط. وقد زاد الإنتاج قليلا من الأرز في استراليا والصين ومصر وباكستان ونيجيريا والولايات المتحدة، وقد تجاوزت هذه الزيادة الانخفاض في إنتاج البرازيل وجمهورية كوريا الديمقراطية وإندونيسيا وميانمار.

٢٧ - وتشير التوقعات إلى أن المخزونات العالمية من الحبوب في السنوات المحصولية المنتهية في ١٩٩٨ قد وصلت إلى ٣٢٩ مليون طن أي بزيادة ١٠ في المائة أو ٢٩ مليون طن عن حجم هذه المخزونات في بداية المدة. ويرجع معظم هذا التجديد في المخزونات إلى زيادة مخزونات القمح والحبوب الخشنة نتيجة لتحسن المحاصيل وتباطؤ نمو استهلاكها كأعلاف، على الرغم من انخفاض أسعار الحبوب خلال الموسم. وعلى العكس من ذلك، يتوقع أن تنخفض مخزونات الأرز العالمية وخاصة في إندونيسيا والفلبين والبرازيل حيث تأثر الإنتاج بظاهرة النينيو. وسوف يرتفع مجموع

[٥] يعتمد هذا التقرير على المعلومات المتوافرة حتى مايو/أيار ١٩٩٨. ويمكن الإطلاع على نشرة "توقعات الأغذية" التي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة كل شهرين للحصول على المعلومات الجارية عن إمدادات الحبوب العالمية وأوضاع الطلب عليها.

المخزونات المرحلة من الحبوب لدى جميع الجهات المصدرة الرئيسية للعام الثاني على التوالي حيث يقترب من ٤٠ في المائة من المجموع العالمي مقابل ٣٤ في المائة في بداية الموسم وما لا يتجاوز ٢٩ في المائة في ١٩٩٦. ومع ذلك فإن مخزونات الحبوب التي تحتفظ بها البلدان الأخرى، ولاسيما البلدان النامية، قد تظل دون تغيير عن السنة السابقة. وعلى الصعيد العالمي، سوف تقترب نسبة مخزونات نهاية الموسم إلى الاستخدام المتوقع في ١٩٩٨/١٩٩٩ من ١٧,٤ في المائة، أي بزيادة تربو على ١ في المائة عن الموسم السابق، وتقترب من النطاق البالغ ١٧-١٨ في المائة الذي تعتبره منظمة الأغذية والزراعة الحد الأدنى اللازم للمحافظة على الأمن الغذائي العالمي.

٢٨ - وتشير توقعات محاصيل الحبوب لعام ١٩٩٨ الى حصاد محصول أعلى من المعتاد هذا العام، واستنادا إلى أحوال المحاصيل في أغسطس/آب ١٩٩٨، ومع افتراض استمرار الظروف الجوية العادية فيما تبقى من المواسم المحصولية لعام ١٩٩٨، يتوقع بصورة أولية، أن يصل الإنتاج العالمي من الحبوب في ١٩٩٨، إلى ١ ٨٩٢ مليون طن، أي بما يقل بنحو ١ فى المائة عن ١٩٩٧، وسيصل انتاج الحبوب الخشنة إلى ٩٠٧ ملايين طن، أي دون تغيير تقريبا عن عام ١٩٩٧، وبما يتجاوز الاتجاه المعتاد للسنة الثالثة على التوالي. غير أن من المتوقع أن ينخفض إنتاج القمح بعض الشيء ليصل إلى ٦٠٦ ملايين طن في حين سيتقلص إنتاج الأرز في العالم قليلا ليبلغ ٥٦٦ مليون طن بعد المحاصيل الوافرة تحققت في العامين السابقين.

٢٩ - وإذا ما تحققت هذه التوقعات، فإن إمدادات الحبوب ستكفى لتلبية الطلب المتوقع في ١٩٩٨/١٩٩٩، وتتيح إجراء تجديد آخر في الاحتياطيات العالمية من الحبوب. وتشير الدلائل الأولى إلى أن المخزونات المرحلة من الحبوب في السنوات المحصولية المنتهية في ١٩٩٩ ستزيد للعام الثالث على التوالي لتصل إلى ٣٣٠ مليون طن أي بزيادة مليون طن عن تقديرات مستوياتها في أول المدة. وهكذا، يمكن بهذا المستوى البالغ ٣٣٠ مليون طن مترى توقع وصول نسبة المخزونات إلى الاستخدام إلى ١٧,٣ فى المائة أى ضمن النطاق البالغ ١٧ - ١٨ في المائة.

٣٠ - ويتوقع أن يزيد الاستخدام العالمي من الحبوب في ١٩٩٨/١٩٩٩ الى ١ ٨٩٠ مليون طن، وهو ما يزيد قليلا عن الاتجاه السائد منذ فترة طويلة. وعند هذا المستوى، يكون الاستخدام العالمى لم يزد الاّ بنسبة ٠,٧ فى المائة عن ١٩٩٧/١٩٩٨ مقابل الزيادة التقديرية البالغة ١,٣ فى المائة للعام الماضى، وما يقرب من ٣ فى المائة خلال العامين السابقين. وكان التباطؤ فى استخدام الأعلاف السبب الرئيسى فى هذا الانخفاض المتوقع فى الزيادة العالمية فى استهلاك الحبوب. وكان الانخفاض التدريجى وان كان متواصلا تقريبا فى أسعار الحبوب منذ الذروة التى بلغتها فى ١٩٩٥/١٩٩٦ السبب فى الزيادة فى استخدام الحبوب كأعلاف فى العالم وخاصة فى ١٩٩٦/١٩٩٧. غير أنه مع اندلاع الأزمة المالية فى آسيا فى العام الماضى، بدأت الزيادة السريعة فى استخدام الأعلاف فى الاختفاء على الرغم من الانخفاض الأشد الذى حدث فى الأسعار الدولية. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الحبوب مرة أخرى فى الأشهر الأخيرة، فان توقعات النمو القوى فى الاستخدام فى ١٩٩٨/١٩٩٩ تبدو محدودة بالنظر الى تدهور الأسواق المالية

العالمية واستمرار الصعوبات الاقتصادية التى تواجه اقتصاديات العديد من البلدان فى آسيا ثم فى الاتحاد الروسى مؤخرا.

٥ – المساعدات الخارجية للزراعة

٣١ – تشير التقديرات إلى أن مجموع الالتزامات للزراعة (بتعريفها الواسع)[٢] من جانب الجهات المتبرعة الثنائية ومتعددة الأطراف كمساعدات إنمائية رسمية ستبلغ ٩٨٥ ١٠ مليون دولار بالأسعار الجارية – باستثناء الولايات المتحدة التي لم تتوافر بيانات بعد عن تفاصيلها القطاعية فى ١٩٩٦. وتشير المقارنة مع عام ١٩٩٥ (مع استثناء أيضا التزامات الولايات المتحدة البالغة ٣٧٣ مليون دولار) الى حدوث زيادة طفيفة عن مبلغ ٩٠٩ ١٠ ملايين دولار.

٣٢ – وإذا حسبت الالتزامات الكلية (باستثناء الولايات المتحدة) بأسعار ١٩٩٠ الثابتة، فإنها ستبلغ ٣٦٣ ١٠ مليون دولار فى ١٩٩٦ مقابل ١٠١ ١٠ مليون دولار في ١٩٩٥ (٤٤٦ ١٠ مليون دولار بالولايات المتحدة). غير أنه لا يمكن القول بأن ذلك يشكل تحولا في الاتجاه الانخفاضى للمساعدات الخارجية للزراعة خلال التسعينات، وهو الاتجاه الذي هبط بمجموع الالتزامات، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠، من مستوى قدره ١٢,٢ مليار دولار في ١٩٩١ إلى ١٠,٤ مليار دولار في ١٩٩٥.

٣٣ – وظلت نسبة المساعدات المقدمة بشروط ميسرة من مجموع الالتزامات فى حدود ٧٠ في المائة خلال التسعينات، وظلت عند ٧٢ في المائة من المجموع في ١٩٩٦ مع وصول نسبة المنح إلى ٤٧ في المائة. وتقدم معظم المساعدات الثنائية (أكثر من ٩٥ في المائة في الواقع) في شكل منح، في حين لا تتعدى نسبة المنح في المساعدات متعددة الأطراف ٢٠ في المائة.

٣٤ – وتشير التقديرات إلى أن المساعدات متعددة الأطراف قد انخفضت بصورة طفيفة. ومن بين الجهات المتبرعة متعددة الأطراف، انخفضت التزامات البنك الدولي بنحو ١,٢ مليار دولار. وزاد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من التزاماته من ٢٧٦ مليون دولار في ١٩٩٥ إلى ٤٠٥ ملايين دولار في ١٩٩٦، حيث أعاد بذلك مستويات التزاماته إلى مستويات ١٩٩٤ تقريبا، بعد الانخفاض الشديد الذي حدث في ١٩٩٥. كما زادت التزامات مصارف التنمية الإقليمية بنحو ٨٦٩ مليون دولار لتبلغ ١٩٨٧ مليون دولار وهو نفس مستواها بالأرقام الحقيقة في ١٩٩٤ بعد الانخفاض الشديد في ١٩٩٥ الذي يماثل ذلك الانخفاض الذي سجل للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

---

[٢] يشمل التعريف الواسع للزراعة كل من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والأراضي والمياه والصناعات الزراعية والبيئية وتصنيع المدخلات والآلات الزراعية وتنمية المناطق والأنهار والتنمية الريفية.

٣٥ - وتشير البيانات الأولية الخاصة بالتزامات مجموعة البنك الدولي في ١٩٩٧ إلى أن مساهمات البنك الدولي للتعمير والتنمية قد زادت في ١٩٩٦ بنحو مليار دولار في حين ظلت مساهمات الاتحاد الدولي للتنمية عند نفس مستواها.

٦ - تدفقات المعونة الغذائية

٣٦ - تشير المعلومات المتاحة من برنامج الأغذية العالمى فى أغسطس/آب ١٩٩٨ إلى أن مجموع الشحنات من الحبوب بمقتضى المعونة الغذائية الموجهة للبرامج والمشروعات وحالات الطوارئ في ١٩٩٧/١٩٩٨ (يوليو/تموز - يونيو/حزيران) تقدر بنحو ٣ر٥ مليون طن. وهو نفس المستوى الوارد فى التقديرات المعدلة فى ١٩٩٦/١٩٩٧ ويمثل انخفاضا عن الذروة التى بلغتها وقدرها ١٥,١ مليون طن فى ١٩٩٢/١٩٩٣. وتشير التقديرات إلى زيادة الشحنات إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بنحو ٤,٥ فى المائة، لتصل الى نحو ٤,٦ مليون طن. وترجع هذه الزيادة الطفيفة فى الشحنات الى تزايد حالات الطوارئ الغذائية.

٣٧ - وتشير تقديرات المعونة الغذائية من غير الحبوب، أي البقول والزيوت النباتية إلى حد كبير، إلى أنها قد انخفضت مرة أخرى بنسبة ٢٠ في المائة في ١٩٩٧ (يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول) لتصل إلى نحو ٦٨٨ ٠٠٠ طن مقابل ٨٦٤ ٠٠٠ فى ١٩٩٦ [٣]. وقد أثر هذا الانخفاض فى معظم الأقاليم وفى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض أيضا.

٣٨ - وحتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، زادت المساهمات من الحبوب في الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ الذي يديره برنامج الأغذية العالمي بما يقرب من ١٢ في المائة في ١٩٩٧ (يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول) لتصل إلى ٩٩٣ ٠٠٠ طن، بعد أن كانت ٨٨٧ ٠٠٠ طن في ١٩٩٦. وتزيد هذه المساهمات زيادة كبيرة عن الرقم المستهدف السنوي البالغ ٥٠٠ ٠٠٠ طن، الذي حدده مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٥. وبالنسبة للسلع من غير الحبوب، انخفضت المساهمات من ٢٢٥ ٠٠٠ طن في ١٩٩٦ إلى ١٦٧ ٠٠٠ طن في ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، زادت أيضا المساهمات من الحبوب لعمليات اللاجئين المزمنة التي يديرها أيضا برنامج الأغذية العالمي، والتي بلغت ٥٢٩ ٠٠٠ طن، زيادة طفيفة في ١٩٩٧ عما كانت عليه في ١٩٩٦. وانخفضت المساهمات من غير الحبوب لعمليات اللاجئين المزمنة بنحو ٢٠ ٠٠٠ طن لتصل إلى ٧٠ ٠٠٠ في ١٩٩٧.

---

[٣] في حين رصدت شحنات الحبوب في يوليو/تموز - يونيو/حزيران، رصدت الشحنات من غير الحبوب على أساس السنة التقويمية.

٧ - الأسعار الزراعية الدولية

٣٩ - أدت محاصيل الحبوب الوافرة في موسم ١٩٩٨/١٩٩٧، واطراد الزيادة في المخزونات إلى إبقاء أسعار الحبوب دون مستويات العام السابق بدرجة كبيرة معظم فترات موسم ١٩٩٨/١٩٩٧. وفي عدم وجود تغيرات جوهرية رئيسية في أسواق القمح الدولية، ونظرا لتوقعات المحاصيل المواتية وضغوط الحصاد الموسمي، استمرت أسعار القمح في الانخفاض خلال النصف الثاني من موسم ١٩٩٨/١٩٩٧، وكانت في أواخر يونيو/حزيران ١٩٩٨ تقل بنحو ٢٠ إلى ٢٥ في المائة عن الفترة المقابلة من العام السابق. ومن ناحية أخرى، هبطت أيضا أسعار الذرة والشعير والذرة الرفيعة مرة أخرى حيث انخفضت بحلول نهاية مايو/أيار بما يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة. ويفسر الانخفاض في أسعار الحبوب الخشنة جزئيا بوفرة الإمدادات وضعف الطلب على الواردات، وخاصة من آسيا، في حين مارست توقعات المحاصيل المواتية في جميع الأقاليم باستثناء الجنوب الإفريقي، ضغوطا هبوطية على الأسعار. ومنذ بداية الموسم الحالى فى يوليو/تموز، انخفضت أسعار تصدير جميع أنواع الحبوب بدرجة كبيرة بالنظر الى توقع توافر كميات كبيرة من الامدادات وانخفاض الطلب على الصادرات وخاصة من القمح.

٤٠ - وعلى النقيض من التطورات الأخيرة في أسواق الحبوب، استمرت أسعار الأرز الدولية من معظم المصادر تتخذ اتجاها تصاعديا خلال بعض الشهور وحتى أغسطس/آب ١٩٩٨. ونتيجة لذلك، وصل الرقم الدليلي لأسعار الأرز الذي تضعه منظمة الأغذية والزراعة (١٩٨٢-١٩٨٤) والذي أخذ في الزيادة منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، إلى متوسط يبلغ ١٣١ نقطة في أغسطس/آب ويوليو/تموز بعد أن كان ١٣٠ نقطة في يونيو/حزيران. وتعزى الزيادة في الأسعار، من ناحية، إلى زيادة قيمة "الباهت" عملة تايلند أمام الدولار الأمريكي، ومن ناحية أخرى إلى القلق من عدم توافر إمدادات للتصدير وخاصة في فيتنام وباكستان بعد المشتريات الضخمة التي أجرتها إندونيسيا والفلبين.

٤١ - وتوقف خلال ١٩٩٨/١٩٩٧ الانخفاض الذي شهدته الأسعار الدولية للزيوت منذ ١٩٩٥/١٩٩٤. وارتفع الرقم الدليلي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة لأسعار دهون وزيوت الطعام والصابون بنحو ١٥ في المائة عن موسم ١٩٩٧/١٩٩٦. وبلغ المتوسط الشهري للزيادة في الأسعار المرجحة لجميع أنواع الزيوت والدهون فيما بين أغسطس/آب ١٩٩٧ ويوليو/تموز ١٩٩٨ نحو ١,٦ في المائة نتيجة لما تعانيه السوق من نقص فى السلع المعنية، وخصوصا بالنسبة للزيوت الناعمة التي كانت الزيادة في أسعارها شديدة. وفي نفس الوقت، انتهت أيضا خلال ١٩٩٨/١٩٩٧ الزيادة في الأسعار الدولية للمساحيق الزيتية التي بدأت منذ موسم ١٩٩٥/١٩٩٤، وانخفض الرقم الدليلي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للكسب والمساحيق الزيتية بنحو ١٠ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٧ مقابل الموسم السابق، وقد نجم هذا الانخفاض عن وفرة الإمدادات من السلع المعنية المتداولة في السوق. وأسفرت التقلبات في حركة الأسعار، حيث زادت الأسعار الدولية للزيوت وانخفضت الأسعار الدولية للمساحيق بالإضافة إلى التغيرات الأخرى في العناصر الأساسية للسوق، عن انخفاض قدره ٢,٥ في المائة في الأسعار الدولية للبذور الزيتية على النحو المبين في الرقم الدليلي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة لأسعار هذه البذور خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من ذلك يبدو أن البذور الزيتية قد

حافظت على السلامة الاقتصادية لإنتاجها بالمقارنة بالمنتجات الزراعية الأخرى، وتشير التوقعات المبكرة إلى أن الإنتاج العالمي من البذور الزيتية سوف يزيد في ١٩٩٨/١٩٩٩. وعلى ذلك فإن الضغوط الهبوطية على أسعار البذور الزيتية والكسب والمساحيق الزيتية سوف تستمر في الموسم القادم، في حين سيتوقف الارتفاع في أسعار الزيوت والدهون بل قد يتجه الى الهبوط.

٤٢ - وفى يناير/كانون الثانى ١٩٩٧، بلغ متوسط السعر الشهري لمنظمة الكاكاو الدولية ٦٥ سنتا للرطل. وقد توافق ذلك مع نهاية دورة من حركة الأسعار الهبوطية، بدأت في ١٩٩٦. وفي مارس/آذار ١٩٩٧، بدأ اتجاه تصاعدي في الأسعار عندما عاد القلق من جديد بشأن استمرار العجز الهيكلي في السوق العالمية للكاكاو، وظهور مشاعر القلق المتصلة بالحالة الجوية إزاء المحاصيل في إندونيسيا. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٧، ارتفع متوسط أسعار منظمة الكاكاو الدولية إلى ذروة لم يبلغها منذ عشر سنوات وهي ٨٠ سنتا للرطل، وقد تعزز ذلك أيضا نتيجة لتزايد المشتريات من جانب المضاربين في السوق وأصحاب المطاحن كرد فعل لظاهرة النينيو. وخلال الربع الأخير من عام ١٩٩٧، عندما توافر تحليل لظاهرة النينيو. وخفت مشاعر القلق في الأسواق، بدأت الأسعار في الاستقرار. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، أغلق متوسط السعر الشهري لمنظمة الكاكاو الدولية العام عند مستوى ٧٨ سنتا للرطل. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٨، تقلبت الأسعار بين ٧٥ و ٨٠ سنتا للرطل. وكان متوسط السعر الشهري لتلك المنظمة ٧٣ سنتا للرطل لعام ١٩٩٧ مقابل ٦٦ سنتا في ١٩٩٦ مما يمثل زيادة متوسطة سنوية تبلغ ٨ سنتات للرطل أو ١٢ في المائة.

٤٣ - وارتفعت الأسعار العالمية للبن ارتفاعا شديدا خلال ١٩٩٧، حيث زاد السعر المركب لاتفاقية البن الدولية من ١٠٠ سنت للرطل في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ إلى ١٣٠ سنتا للرطل في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ أي بزيادة تبلغ ٣٠ في المائة. وبلغ السوق ذروته في مايو/أيار ١٩٩٧ حيث وصل السعر المركب للاتفاقية إلى ١٨٠ سنتا للرطل، وهو أعلى مستوى له منذ ١٩٨٦. وعلى العكس من الزيادة الضخمة السابقة في الأسعار في ١٩٨٦ و١٩٩٥ التي نجمت عن الصقيع الذي أصاب المحصول في البرازيل، كانت الزيادة في أسعار ١٩٩٧ ناجمة عن الطلب القوى على البن أرابيكا ونقص المعروض منه، وخاصة من الأنواع التي تنتج في كولومبيا والبلدان المعتدلة الأخرى. ونتيجة لهذا النقص، ارتفعت أسعار قرون البن ارابيكا بأكثر من ١٠٠ في المائة فيما بين يناير/كانون الثاني١٩٩٧ و مايو/أيار ١٩٩٧ مقابل ٣٩ في المائة فقط للبن روبوستا. ومن ذروته التي بلغها في مايو/أيار ١٩٩٧، بدأ السعر المركب في الهبوط بعد أن تمكن الإنتاج والصادرات من تلبية احتياجات الاستهلاك. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، انخفض السعر إلى ١٣٠ سنتا للرطل، وظل قرب هذا المستوى خلال الربع الأول من عام ١٩٩٨ ثم بدأ منذ ذلك الوقت في الانخفاض مرة أخرى حيث يبدو أن توقعات المحصول في موسم ١٩٩٨ مواتية وخاصة في البرازيل. وفى أغسطس/آب ١٩٩٨، وصل السعر المركب الى ١٠١ سنت للرطل.

٤٤ - واتجهت أسعار القطن العالمية، كما تبين من الرقم الدليلي ألف لنشرة Cotlook، إلى الهبوط منذ يوليو/تموز ١٩٩٧، حيث وصلت الى ٦٨ سنتا للرطل في أغسطس/آب ١٩٩٨، بعد أن كان ٨١,٣ فى المائة للرطل فى يوليو/تموز

١٩٩٧. ويتوقع أن يظل الإنتاج العالمي في ١٩٩٨/١٩٩٧ (تبدأ السنة التسويقية في أول اغسطس/آب) عند نفس مستواه في ١٩٩٧/١٩٩٦. غير أن من المتوقع أن ينخفض الاستهلاك عن العام السابق وذلك إلى حد كبير نتيجة للانخفاض الشديد في الاستهلاك في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا، وعلى ذلك كان من المتوقع في نهاية ١٩٩٨/١٩٩٧ أن تزيد المخزونات العالمية بصورة طفيفة عن نفس الفترة من العام السابق. وينتظر أن تتقلص التجارة العالمية بنحو ٦ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٧، حيث يتوقع انخفاض واردات الصين وجنوب شرق آسيا وجمهورية كوريا بنحو ٤٥ في المائة و ٢٠ في المائة و ٢١ في المائة على التوالي عن مستوياتها في ١٩٩٧/١٩٩٦. وعلى الرغم من أن الجفاف فى الولايات المتحدة والفيضانات فى الصين سوف يؤديان الى حدوث انخفاض شديد فى الانتاج، فان أى زيادة فى الأسعار العالمية قد تكون محدودة نتيجة لضعف الطلب، ولا يتوقع حدوث زيادة كبيرة فى الأسعار فى المستقبل القريب.

٤٥ - وكانت أسعار السكر الدولية مستقرة نسبيا في ١٩٩٧. فقد كان متوسط سعر الاتفاقية الدولية للسكر ١١,٣٧ سنت للرطل مقابل متوسط سعر الاتفاقية البالغ ١١,٩٦ سنت للرطل في ١٩٩٦. وارتفع متوسط السعر بصورة طفيفة خلال ١٩٩٧ ليبلغ ١٢,٣٣ سنت للرطل. ثم بدأت الأسعار فى الانخفاض في الربع الأخير حيث وصلت الى ٨ سنتات للرطل فى أغسطس/آب ١٩٩٨. ونظرا لأن السكر من المحاصيل الجديدة فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية الذى سوف ينزل الى الأسواق قريبا، فان من المستبعد حدوث انتعاش فى الأسعار فى المدى القصير.

٤٦ - وواصلت أسعار الشاي في السوق العالمية اتجاهها التصاعدى في ١٩٩٧ حيث بلغت في المتوسط ٢٠٠ ٢ دولار للطن، في سوق لندن أي بزيادة ١٩ في المائة عن عام ١٩٩٦ وذلك أساسا نتيجة لحدوث مزيد من التحسن في الطلب في الاتحاد الروسي وبلدان رابطة الدول المستقلة السابقة، وانخفاض إنتاج كينيا نتيجة للجفاف. واستمرت الأسعار في الارتفاع في بداية ١٩٩٨، ووصلت إلى ١١٨ ٣ دولارا للطن في يناير/كانون الثاني. وبعد أن أشارت تقارير ١٩٩٨ الأولية إلى أن إنتاج البلدان المصدرة الرئيسية مثل سرى لانكا وكينيا والهند سيزيد بدرجة كبيرة عن مستوى العام السابق، أخذت أسعار الشاي في الانخفاض السريع إلى ٦٦٠ ١ دولارا في أغسطس/آب ١٩٩٨. وثمة دلائل قوية على أن الضغوط الهبوطية على الأسعار قد تستمر في الفترة الباقية من ١٩٩٨.

٨ - مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة

٤٧ - حقق إنتاج الأسماك والمحار وغيرها من الحيوانات المائية رقما قياسيا قدره ١٢١ مليون طن في ١٩٩٦، أي بزيادة ٣,٢ في المائة عن عام١٩٩٥. وزاد المصيد من المصايد الطبيعية والبالغ ٩٤,٦ مليون طن بنسبة ١,٧ في المائة، وأسهم بنحو ٧٨ في المائة من مجموع حجم الإنتاج. وجاءت النسبة الباقية وهي ٢٢ في المائة من الإنتاج من تربية الأحياء المائية البالغ ٢٦,٤ مليون طن، بزيادة ٨,٢ في المائة عن عام ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، تم حصاد ٩ ملايين طن من الأعشاب المائية (بالوزن المبتل) جاء ٩٠ منها من الاستزراع.

٤٨ – وزاد الإنتاج من المصايد الداخلية الطبيعية بنحو ٢,٣ في المائة ليبلغ ٧,٦ مليون طن، وقد حدثت الزيادة كلها في آسيا، في حين سجل انخفاض في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا.

٤٩ – وزاد المصيد العالمي من المياه البحرية بنسبة ١,٧ في المائة من حيث الحجم بلغت قيمته نحو ٨٠ مليار دولار. وجاء ذلك نتيجة لزيادة المصيد من شمال غرب المحيط الهادي الذي يشكل نحو ٣٠ في المائة من مجموع الإنتاج من المصايد الطبيعية البحرية – وإلى حد أقل من شرق وسط المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. وقد عوضت هذه الزيادات وفاقت الانخفاض في المصيد من مصايد أسماك بعض المناطق البحرية مثل البحر المتوسط والبحر الأسود (حيث انخفض الإنتاج بنحو ١١ في المائة)، وغرب وسط المحيط الهادي (حيث هبط الإنتاج بنسبة – ٢ في المائة) وشمال شرق المحيط الهادي (حيث هبط الإنتاج بنسبة – ٥ في المائة).

٥٠ – وواصل الإنتاج من تربية الأحياء المائية ازدياده بوتيرة أسرع من أي قطاع غذائي آخر. ففيما بين ١٩٨٦ و١٩٩٦ زاد الانتاج العالمى من تربية الأحياء المائية بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ١٠ في المائة سواء من حيث الحجم أو القيمة، وفي ١٩٩٦ بلغت قيمة الإنتاج العالمي من هذا القطاع ٤٦,٦ مليار دولار (بما في ذلك الأعشاب البحرية).

٥١ – وبلغ مجموع الصادرات السمكية ٥٢,٥ مليار دولار في ١٩٩٦، أي نفس المستوى الذي كان عليه تقريبا في ١٩٩٥. وزاد حجم التجارة السمكية، الاّ أن الأسعار كانت أقل من قبل بالنسبة لمعظم السلع السمكية الهامة، وبالتالي فإن التغير في القيمة العالمية لا يكاد يذكر. ومن حيث القيمة، كان مصدر أقل من نصف الصادرات الكلية في ١٩٩٦ من البلدان النامية مقابل ٥١ في المائة في ١٩٩٥.

٥٢ – وتتجه معظم الصادرات السمكية إلى البلدان المتقدمة .إذ تستحوذ البلدان الصناعية على أكثر من ٨٠ في المائة من قيمة الواردات، وتحصل اليابان بمفردها (بوارداتها البالغة ١٧ مليار دولار) على نحو ٣٠ في المائة من المجموع العالمي .وتأتي الولايات المتحدة في المركز الثاني من حيث الواردات حيث تبلغ قيمة وارداتها ٧ مليارات دولار تليها فرنسا وأسبانيا بواردات تزيد قليلا على ٣ مليارات دولار لكل منها. غير أن اكبر البلدان المستوردة الرئيسية سجلت في ١٩٩٦ انخفاضا في وارداتها بالمقارنة بعام ١٩٩٥. وزادت واردات البلدان النامية بنسبة ٧,٥ في المائة لتصل الى أكثر من ٩ مليارات دولار تعادل ١٦ فى المائة من المجموع العالمي، وقد استوردت بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ربع هذه الكمية. غير أن بعض هذه الواردات يتألف من مساحيق سمكية للدواجن، وأعلاف للأحياء المائية لإنتاج أصناف عالية القيمة للتصدير.

٥٣ – ويخصص الجزء الأكبر من إنتاج الأسماك والمحار في العالم (٧٥ في المائة في ١٩٩٦) للاستهلاك الآدمي المباشر. ونظرا لزيادة الإنتاج السمكى وعدم تغير مستويات تحويله إلى مساحيق، زادت الكميات العالمية المتاحة من الأسماك كأغذية من ١٥,٢ كيلوغرام للفرد في ١٩٩٥، ١٥,٧ كيلوغرام للفرد في ١٩٩٦.

٥٤ – تشير التقديرات الأولية الى أن المصيد العالمى من الأسماك قد بلغ ١٢٢ مليون طن فى ١٩٩٧ أى دون تغيير تقريبا عن المستوى القياسى الذى تحقق فى ١٩٩٦. ومن المتوقع أن تعوض الزيادة الكبيرة فى انتاج الصين التى تعد أكبر منتج للأسماك فى العالم، انخفاض المصيد فى أمريكا الجنوبية نتيجة للتأثيرات المعاكسة لظاهرة النينيو. واستمرت مساهمة تربية الأحياء المائية بصفة عامة فى المصيد العالمى فى الزيادة، الاّ أن معدلات النمو فى استزراع الأربيان لم تتغير.

٥٥ – وعلى الرغم من أن الزيادة المطردة فى المصيد، مازالت أجزاء كبيرة من العالم تعانى من مشكلة الافراط فى استغلال المخزونات نتيجة للتوسع الزائد فى طاقة الصيد الناجم، عموما، عن الاعانات التى تحقق عكس ما هو مرجو منها. ومازالت الادارة الفعالة ضرورية على نحو عاجل لتحقيق الاستقرار للكتل الحيوية من المخزونات أو اتاحة الفرصة لها للانتعاش وتحسين الأداء الاقتصادى. ومن المهم، لهذا الغرض، أن تقيم الدول الأعضاء البنية الأساسية اللازمة لتقدير وادارة مصايد الأسماك، وتحقيق الاتساق بين قدراتها واجراءاتها فى مجال الادارة، وتلك الواردة فى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التى وضعتها المنظمة فضلا عن الصكوك الدولية الأخرى.

٩ – إنتاج المنتجات الحرجية وتجارتها

٥٦ – زاد الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة في ١٩٩٧ بنسبة ١,٦ في المائة ليبلغ ٤١٠ ٣ ملايين متر مكعب. وفي البلدان النامية، التي تشكل نحو ثلثى المجموع (٦٤ في المائة في ١٩٩٧)، زاد إنتاج الأخشاب المستديرة بنسبة ٢,٣ في المائة، في حين كان النمو في الإنتاج محدودا في البلدان المتقدمة حيث لم يزد معدله عن ٠,٥ في المائة. وزاد إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية (التي لا تشمل الحطب وتشكل ٤٥ في المائة من المجموع) بدوره بنسبة ١,٩ في المائة ليبلغ ٥٢٠ ١ مليون متر مكعب. والبلدان المتقدمة هي المسؤولة عن النسبة الأكبر من الأخشاب المستديرة الصناعية (٧٠ في المائة)، وزاد إنتاجها بنسبة ٢,٢ في المائة ليصل إلى ٠٦٠ ١ مليون متر مكعب في حين كانت الزيادة في إنتاج البلدان النامية أقل حيث لم تزد عن ١,٥ في المائة ليصل إلى ٤٦٠ مليون متر مكعب.

٥٧ – وأظهر الإنتاج العالمي من المنتجات الخشبية الصلبة (الأخشاب المنشورة والألواح الخشبية، وفلنكات السكك الحديدية) زيادة في ١٩٩٧ حيث قدر أن إنتاج الأخشاب المنشورة والفلنكات قد زاد بنسبة ٢,٣ في المائة ليصل إلى ٤٣٩ مليون متر مكعب، وإنتاج الألواح الخشبية بنسبة ٢,٣ في المائة ليصل إلى ١٥٣ مليون متر مكعب. وحدث الجزء الأكبر من هذه الزيادة مرة أخرى في البلدان المتقدمة التي تشكل أكبر من ثلثى مجموع الإنتاج من هذه المنتجات.

٥٨ – وحدث أيضا نمو كبير فى الإنتاج العالمي من منتجات اللب والورق في ١٩٩٧ بعد الانخفاض البسيط الذي شهده القطاع في ١٩٩٦. وزاد إنتاج الورق والورق المقوى بنسبة ٦,٣ في المائة، وسجل أعلى انتاج فى البلدان المتقدمة حيث زاد بنسبة ٦,٨ فى المائة. وكان الوضع أقل ملاءمة في البلدان النامية حيث تباطأ بشدة النمو القوى الذي حققته

بعض البلدان المنتجة الآسيوية الرئيسية في السابق، وكما هو الحال بالنسبة لمنتجات الورق، زاد إنتاج لب الخشب زيادة كبيرة بمعدل يبلغ ٥،٧ في المائة بعد أن أخذت الأسعار الدولية في الانتعاش ببطء عقب الانخفاض الشديد الذي شهدته في ١٩٩٦. ونتيجة للأزمة الآسيوية، يتوقع المحللون حدوث انخفاض في الاستهلاك الآسيوي في ١٩٩٨ الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض الطلب العالمى على منتجات اللب والورق، وإلى خفض الأسعار.

٥٩ - وكانت الأسواق الخاصة بالمنتجات الحرجية الأخرى إيجابية بشدة في أوروبا حيث تعزز الطلب وزاد الاستهلاك من جميع المنتجات الحرجية تقريبا. غير أنه بسبب المنافسة الشديدة في الأسواق، لم تسجل الأسعار الأوروبية أية زيادة في ١٩٩٧. وفي أمريكا الشمالية، كان الطلب إيجابيا خلال معظم أشهر ١٩٩٧. وفي كندا، زاد إنتاج المساكن الجديدة، التي تعد المؤشر الاقتصادي الرئيسي لصناعة الأخشاب الميكانيكية، بنحو ٢٠ في المائة. غير أن الأسعار المحلية للأخشاب المنشورة في الولايات المتحدة سجلت انخفاضا شديدا في النصف الثاني من العام بسبب الانخفاض الشديد في أسعار الجذوع الناجم عن تناقص الطلب في الأسواق الآسيوية. وتعرضت اليابان لانخفاض شديد في أساسات المنازل الخشبية في ١٩٩٧ حيث انخفضت بنسبة ٢٠ في المائة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في وارداتها من المنتجات الخشبية المصنعة الاستوائية منها والمعتدلة.

٦٠ - وانخفضت أسعار معظم المنتجات الخشبية الحرجية الاستوائية مثل الجذوع والخشب المنشور والخشب الرقائقى انخفاضا شديدا في ١٩٩٧ نتيجة لضعف الطلب من جانب المستوردين الرئيسيين في آسيا. ومن ناحية أخرى زادت الأسعار الدولية من منتجات لب الخشب والورق بصورة طفيفة عن مستوياتها المنخفضة في عام ١٩٩٦.

٦١ - ونتيجة لزيادة أسعار منتجات اللب والورق، شهد عام ١٩٩٧ زيادة تقديرية تبلغ ٢،٢ في المائة من مجموع قيمة الصادرات من المنتجات الحرجية. وقد انحصرت الزيادة، بالدرجة الأولى، في البلدان المتقدمة التي هي البلدان المنتجة والتجارية الرئيسية فى منتجات اللب والورق. ومن ناحية أخرى أدى انخفاض أسعار المنتجات الخشبية الى انخفاض بنسبة ٥ فى المائة فى الصادرات الحرجية للبلدان النامية، وفى تقلص أهمية هذه البلدان في مجموع قيمة التجارة بالمنتجات الحرجية حيث انخفضت حصتها من ١٨ في المائة في ١٩٩٦ إلى بنحو ١٦،٥ في المائة في ١٩٩٧.

٦٢ - وفقا لأحدث تقديرات المنظمة، حدثت خسائر فى الغابات على نطاق العالم بلغت ٥٦ مليون هكتار فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ وذلك نتيجة لانخفاض قدره ٦٥ مليون هكتار فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ وذلك نتيجة لانخفاض قدره ٦٥ مليون هكتار فى البلدان النامية، وزيادة تبلغ ٩ ملايين هكتار فى البلدان المتقدمة. وبالنسبة للغابات الطبيعية فقط فى البلدان النامية، كانت الخسائر السنوية أقل بصورة طفيفة فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ منها فى الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ (١٣،٧ مليون هكتار مقابل ١٥،٥ مليون هكتار). وعلى ذلك، فانه على الرغم من أن ازالة الأشجار تتواصل بمعدلات كبيرة فى البلدان النامية، يبدو أن معدل الخسائر فى الغابات الطبيعية آخذ فى الانخفاض.

١٠ – المسائل الرئيسية المعروضة للمناقشة

٦٣ – يسترعى نظر المندوبين الى الجوانب الرئيسية التالية الواردة فى هذا التقرير والتى تستدعى المناقشة فى اطار هذا البند من جدول الأعمال.

- حدث انخفاض طفيف فى نسبة من يعانون من نقص الأغذية، الاّ أن أعدادهم المطلقة زادت زيادة طفيفة فيما بين ١٩٩٠–١٩٩٢ و١٩٩٤–١٩٩٦. وشهدت معظم البلدان انخفاضا فى نسبة من يعانون من نقص الأغذية، الاّ أن نصف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى شهدت زيادة فى نسبة هذه الفئة؛

- لم يزد الانتاج الزراعى فى العالم الاّ بصورة طفيفة فى ١٩٩٧، الاّ أن ذلك حدث بعد سنة محصولية وافرة بصورة كافية فى ١٩٩٦. وانتشر التباطؤ فى جميع أشكال الأقاليم. وسجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أسوأ أشكال الأداء. وتعرضت غالبية البلدان الستة والثلاثين لانخفاض فى نصيب الفرد فى الانتاج فى هذا الاقليم الفرعى؛

- ارتفع عدد البلدان النامية التى تواجه أوضاع طوارئ غذائية الى ٤٠ بلدا بعد أن كانت ٢٩ بلدا حسبما أبلغ المؤتمر فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٧، وذلك الى حد كبير نتيجة لظاهرتى النينيو والنينيا الجويتين. وزادت شحنات المعونة الغذائية الكلية زيادة طفيفة فى ١٩٩٨/١٩٩٧ نتيجة لتزايد احتياجات البلدان التى تواجه حالات طوارئ غذائية وزيادة الشحنات استجابة للأزمة المالية فى آسيا. ومع ذلك قل حجمها دون مستوياتها فى أوائل التسعينات؛

- يبدو أن امدادات الحبوب مرضية بصورة عامة وأن المخزونات العالمية قد وصلت الى النطاق الأدنى الذى تعتبره المنظمة ضروريا لتحقيق الأمن الغذائى العالمى؛

- انخفضت أسعار الكثير من السلع الغذائية وغير الغذائية فى الأشهر الأخيرة مما تسبب فى مصاعب اقتصادية للكثير من البلدان المصدرة للسلع الزراعية، الاّ أنها أعطت أيضا البلدان المستوردة الصافية، ولاسيما الأشد فقرا منها، فرصة لالتقاط الأنفاس؛

- يقدر أن الانتاج السمكى فى ١٩٩٧ قد وصل، على الأقل، الى المستويات القياسية التى حققها فى العام السابق حيث حققت الصين زيادات ضخمة عوضت انخفاض المصيد فى بلدان أمريكا اللاتينية نتيجة لظاهرة

النينيو. ومازالت مسألة الادارة الفعالة للموارد السمكية تحتل مكان الصدارة بالنظر الى تدهور المصيد من أعداد كبيرة من المخزونات الرئيسية؛

- زاد انتاج الأخشاب المستديرة ومعظم فئات المنتجات الخشبية فى ١٩٩٧، الاّ أن أسواق المنتجات الحرجية تضررت من الأزمة فى آسيا. وفى حين استمرت عملية ازالة الغابات تمثل مشكلة خطيرة فى البلدان النامية، فان معدل الخسائر فى الغابات الطبيعية قد يكون قد تباطأ بالمقارنة بالعقد الماضى.

٦٤ - لقد شهت السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا فى الأوضاع الاقتصادية العامة لعدد كبير من البلدان النامية، الاّ أن تأثيرات الأزمة المالية التى أضرت فى البداية بآسيا تهدد بوضع نهاية لهذه الفترة الايجابية. والواقع أن الأزمة قد تسببت بالفعل فى احداث ركود عميق فى الأوضاع الاقتصادية فى العديد من البلدان، وتهدد بتعميق جذورها وامتداد تأثيراتها، وسوف يؤدى أى ركود عالمى، بصورة لا مفر منها، الى تزايد انعدام الأمن الغذائى بالنسبة للملايين من البشر نتيجة للتأثيرات السلبية التى تلحق بدخل الأسرة وفرص العمل وتوقعات الانتاج الزراعى وتجارته. كذلك فان أى أزمة اقتصادية سوف تقوض قدرة الحكومات المالية على دعم التنمية الزراعية والريفية وتؤثر سلبا فى مناخ المساعدات الدولية.